رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

المدى

العدد(1773) السنة السابعة - الاحد (18) نيسان 2010

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

العمدة خامساً في ترتيب أفضل هدافي آسيا

تفاصيل ص١٤

خلافات على نقاط معينة تعرقل المفاوضات

الصدر يؤجل الإعلان عن التحالف بين الوطني ودولة القانون

بغداد / المدى

اكد القيادي في الائتلاف الوطني العراقي محمد مهدي البياتي ان تأجيل اعلان التحالف ما بين ائتلافي الوطني ودولة القانون جاء بناء على طلب السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري.

وقال البياتي في اتصال هاتفي مع (المدى) ان التاجيل جاء لاسباب لا نعرفها حتى الان ولقد فوجئنا بهذا الطلب برغم اكمال جميع التشاورات والحوارات بشأن النقاط الخلافية".

واضاف ان "الائتلاف الوطني استلم اليوم طلبا من كتلة الاحرار احدى المكونات الكبيرة داخل الائتلاف بتأجيل مسألة اعلان التحالف المرتقب مع دولة القانون،مبينا ان السبب الثاني الذي جعلنا نؤجل التحالف عدم المصادقة على نتائج الانتخابات بشكل رسمي من قبل المحكمة الاتحادية".

واشار الى التيار الصدري طلب منهم التريث في اعلان تحالف القائمتين لمدة يومين للبحث في بعض المواد العالقة والتي تتضمن وقت وآلية اختيار مرشح رئيس الوزراء، وطبيعة التحالف مع دولة القانون.

واضاف ان" السيد الصدر اراد التأجيل لايام معدودة من دون ذكر الاسباب الموجبة برغم اتفاقنا على جميع الاليات والشروط بحضور جميع قيادات الائتلافين،مؤكدا اننا حتى الان لم نوجه اية دعوة لبقية الكتل السياسية للانضمام الى التحالف المزعم مع ائتلافي الوطني ودولة القانون لكوننا غير متأكدين هل سيتم تشكيل الكتلة النيابية الكبيرة داخل البرلمان المقبل".

من جانبه قال القيادي في التيار الصدري بهاء الاعرجي ان طلب السيد مقتدى الصدر تأجيل اعلان التحالف ما بين الائتلافين الوطني ودولة القانون جاء بسبب ان الارضية لهذا التحالف ما زالت هشة ولم تضم جميع المكونات السياسية الاخرى".

وقال الاعرجي في تصريح لوكالة انباء الاعلام العراقي ان" السيد الصدر يرفض خلق حالة من التخندقات والاصطفافات الطائفية التي تقتصر على مكون واحد،مبينا اننا نريد لهذا التحالف ان يضم اكبر قدر من المكونات العراقية لاسيما الكتل الفائزة في المراكز الاربعة في الانتخابات البرلمانية".

موضحا اننا لم نكمل جميع الشروط والاتفاقات من اجل تشكيل حكومة الشراكة الوطنية الحقيقية ونحن الان بحاجة الى الاتفاق على آلية اتخاذ القرارات المصيرية وكيفية اختيار مرشح رئيس الوزراء وآلية التحالف مع الكتل الاخرى من اجل تشكيل الحكومة المقبلة وتوزيع المناصب السيادية وبالتالي اذا لم يتم حسم هذه الامور سيكون هذا التحالف اضطراري ومؤقت".

واشار الى ان" السيد الصدر اشترط توجيه دعوات الى جميع المكونات السياسية من دون استثناء للمشاركة في هذا التحالف وخاصة القائمة العراقية"على حد قوله.

القيادي في الائتلاف الوطني العراقي حميد المعلة قال: ان" وجود بعض الخلافات على نقاط معينة ادى الى عدم الاسراع في اعلان هذا التحالف ولكن النقاشات مستمرة بهذا الشأن لحل تلك الخلافات".

يذكر ان اعلان التحالف الاولي مابين الائتلاف الوطني ودولة القانون كان قد حدد له يوم امس السبت بحسب ماذكره اعضاء في دولة القانون.

من جانبه توقع القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان أن يتم اللجوء إلى مرشح تسوية إذا بقيت الحوارات بين الكتل السياسية تسير بالاتجاه الحالي .. وقال إن احتمال مرشح التسوية وارد اذا لم تستطع الكتل السياسية حسم موضوع رئيس الوزراء واذ لم تسر الاتفاقات السياسية بالشكل المطلوب. واضاف إن إيجاد مرشح تسوية سيضعف الحكومة الجديدة بدون أدنى شك لأنه سيكون ضعيفا وأي مسؤول يريد ان يتخذه عليه أن يعود إلى الكتل السياسية.

وتابع إنه من الأفضل أن تسير الأمور وفق الدستور وأن تنتظر الكتل السياسية النتائج المصادق عليها لكي تسير بالمفاوضات..إذ أن فرق الكرسيين في نتائج الانتخابات بين العراقية ودولة القانون ممكن أن يتغير إذا قبلت بعض الطعون لائتلاف دولة القانون وهذا سيغير المعادلة السياسية.

تفاصيل ص٣

فني يرمم تمثال محسن السعدون .. مهدي الخالدي

يترقبه العراقيون ويثير نزاعا بين الكتل

منصب رئيس الوزراء بين المباحثات والسجالات والتنازلات

بغداد / المدى

بعد مرور أكثر من شهر على إجراء الانتخابات النيابية، وأكثر من ٢٠ يوما على إعلان نتائجها، مازالت القوائم الرئيسة الفائزة، لم تتفق بعد على القائمة التي من حقها أن تختار رئيس الوزراء المقبل، وهو المنصب الذي بات مثيرا للجدل بين الفائزين.

وبعد إعلان نتائج الاقتراع العام، شهدت الساحة العراقية حراكا سياسيا واسعا، وبخاصة للكتل الفائزة سعيا منها لتشكيل كتلة نيابية يمكن من خلالها تأليف الحكومة الجديدة، أو على الأقل الاتفاق على تسمية رئيس الوزراء.

وفيما تصر القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي ، على تشكيل الحكومة المقبلة، "لأن الدستور يمنحها الحق" بحسب قولها يسعى الائتلافان "دولة القانون" و"الوطني" إلى تشكيل الكتلة الأكبر داخل قبة مجلس النواب انطلاقا من تفسير المحكمة الاتحادية للمادة ٧٦ الدستورية.

إياد علاوي الذي شغل منصب رئيس الوزراء في العام ٢٠٠٥، حذر وفي أكثر من مناسبة من احتمالية عودة العنف الطائفي في البلاد لو تم استبعاد قائمته من تشكيل الحكومة، مشددا على أن الدستور العراقي وفق المادة ٧٦ يمنحه الحق بتشكيل الحكومة الجديدة كونه حصل على أكثر أعداد مقاعد مجلس النواب.

بينما تفسر المحكمة الإتحادية المادة المذكورة بأن تعبير "الكتلة النيابية الأكثر عددا" هي التي تتكون داخل مجلس النواب وليست الحاصلة على أكثر الأصوات في الانتخابات، الأمر الذي أثار ردود أفعال عديدة من قياديي "العراقية" معتبرين التفسير "غير قانوني ومسيس".

من جانبه قال حسن السنيد القيادي في ائتلاف دولة القانون بحسب وكالة (آكانيوز) يجب على الأطراف السياسية أن تختار رئيس الوزراء المقبل في أقرب وقت"، متابعا القول "من الأفضل أن يتفق العراقيون في الداخل لا أن يوزعوا المناصب بحسب ضغوط الدول المختلفة".

وعن المرشح الأوفر حظا لنيل منصب رئيس الوزراء، قال السنيد "لا نستطيع أن نقرر من الذي سيتولى رئاسة الوزراء فلكل من العراقية ودولة القانون والائتلاف الوطني مرشحها للمنصب، والفرصة الكبرى هي لمن يحقق أقوى تحالف نيابي ويتمكن من الحصول على النسبة القانونية للأصوات اللازمة لحصوله على المنصب".

الى ذلك قالت ميسون الدملوجي الناطقة باسم العراقية إن منصب رئيس الوزراء هو من حق أكبر الكتل في مجلس النواب ويجب على الأطراف الأخرى أن تحترم هذا الرأي.

وعن مساعي قائمتي دولة القانون والائتلاف الوطني للاتحاد والحصول على منصب رئيس الوزراء، اوضحت الدملوجي "اذا اتحدت القائمتان فسيبلغ عدد مقاعدهما معا ١٥٩ مقعدا، لكن منح الثقة الى رئيس الوزراء بحاجة الى ١٦٣ صوتا في مجلس النواب".

فيما اكدت غفران الساعدي القيادية في التيار الصدري، الذي حصل على نحو نصف مقاعد الائتلاف الوطني، إن تيارها "لم يحسم بعد أمره بخصوص المرشح لرئاسة الوزراء الذي سيصوت لصالحه، مضيفة أن لدى القوائم المختلفة تفسيرات مختلفة للمادة ٧٦ من الدستور، فمنهم من يرى أن اختيار رئيس الوزراء هو من حق أكبر كتلة في مجلس النواب، ومنهم من يرى أنه من حق الكتلة التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات. وتشير إلى أن التوافق الوطني بين الكتل السياسية ربما سيلعب دورا في تحديد رئيس الوزراء العراقي المقبل.

تفاصيل اخرى ص٣

عمليات بغداد تؤكد التوصل إلى خيوط بشأن منفذي تفجيرات السفارات والعمارات

بغداد/المدى

عزت قيادة عمليات بغداد، امس، ازدياد الهجمات بالعبوات اللاصقة خلال الفترة الأخيرة إلى سهولة استخدامها من قبل "الجماعات الإرهابية"، مؤكدة في الوقت نفسه توصلها إلى خيوط بشأن منفذي التفجيرات التي استهدفت بغداد في الأسبوع الأول من شهر نيسان الحالي.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في حديث لـ"السومرية نيوز" إن القيادة أشرت خلال الفترة الأخيرة تركيز الجماعات المسلحة على استخدام العبوات اللاصقة في عمليات الاغتيال لسهولة استخدامها"، مضيفا أن "الهجمات بالعبوات اللاصقة تستهدف ثلاثة شرائح هم الإعلاميين وبعض عناصر الأجهزة الأمنية والسياسيين".

وكانت العاصمة العراقية بغداد شهدت خلال الأسابيع الماضية ارتفاعا في موجة الاغتيالات، التي نفذ اغلبها بأسلحة كاتمة للصوت وبعضها بالعبوات اللاصقة.

واعتبر عطا انه برغم تركيز الجماعات الإرهابية خلال الفترة الأخيرة على استخدام العبوات اللاصقة في عمليات الاغتيال إلا أنها تأتي ضمن النسب المعتادة التي ترصدها عمليات بغداد للمعدلات السائدة للعمليات الإرهابية"، بحسب قوله، مشيرا إلى أن "عمليات بغداد حذرت قبل ثلاثة أشهر بناء على معلومات استخبارية من ارتفاع معدل الهجمات بالعبوات اللاصقة".

وأكد المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد أن "الأجهزة الأمنية توصلت إلى خيوط بشأن منفذي التفجيرات التي استهدفت العمارات والسفارات في بغداد بداية شهر نيسان الحالي"، مستدركا أن "قيادة العمليات لا تستطيع الكشف عن تفاصيل المعلومات التي لديها إلا بعد انتهاء التحقيقات بشان هذه التفجيرات بشكل كامل".

الكردستاني ينتقد موقف العراقية

بغداد / المدى

أبدت كتلة التحالف الكردستاني، استغرابها من موقف القائمة العراقية تجاه تصريحات رئيس الجمهورية جلال طالباني الداعمة لدمج ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي، مؤكدة أن لديها تحفظات على التوجه والنهج السياسي لشخوص في القائمة العراقية.

وقال المتحدث باسم قائمة التحالف الكردستاني فرياد رواندزي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "رئيس الجمهورية جلال طالباني تحدث من العاصمة بغداد بصفته ممثلا للتحالف الكردستاني ورئيسا لاحد الاحزاب الكردية وليس بصفة رئيس الجمهورية، والتحالف الكردستاني لم يخف سرا في قربه من إئتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي".

وواوضح رواندزي أن "كتلة التحالف الكردستاني قريبة من الائتلاف الوطني العراقي وإئتلاف دولة القانون، لان هناك مسلمات وثوابت منها تأريخية من النضال المشترك والرؤى المشتركة والمعرفة المسبقة".

وأضاف أن"هناك مسلمات اخرى وهي أن كلا الائتلافين والتحالف الكردستاني متفقان على المحافظة على الحياة الدستورية والنظام السياسي الاتحادي ومبدأ الشراكة في الحكم والحفاظ على العراق الجديد".

وتابع رواندزي: "لا اعتقد انه ينبغي على الاخرين ان ينزعجوا عندما يسمعوا هذه الحقائق"..مشيرا الى أن "التحالف الكردستاني لديه ملاحظات وتحفظ حول كثير من توجهات والنهج السياسي لبعض الاطراف في القائمة العراقية".

هيئة النزاهة تقود حملة للكشف عن مزوري الوثائق الدراسية

بغداد / المدى

تدقق هيئة النزاهة في صحة الوثائق الدراسية للمرشحين للانتخابات بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي ثم تتخذ الإجراءات الملائمة في حق المخالفين.

رئيس الهيئة العامة للنزاهة، القاضي رحيم العكيلي قال لإذاعة العراق الحر إن ظاهرة تزوير الشهادات واسعة ويشمل ذلك شهادات صادرة في العراق وأخرى صادرة من الخارج.

العكيلي أكد أن جميع من ثبت أنهم زورا شهاداتهم الدراسية من ضمن المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات السابقة تم إشعار المفوضية بشأنهم.

رئيس هيئة النزاهة قال أيضا إنه تم التدقيق في أسماء جميع من فازوا في انتخابات مجالس المحافظات وهذا التدقيق جرى قبل الانتخابات ثم بعدها مشيرا إلى أنه شمل جميع الشهادات من الابتدائية إلى الجامعية.

أما بالنسبة لانتخابات مجلس النواب فقال العكيلي إن الهيئة تلقت إشعارات بوجود ٨٢ شهادة مزورة غير أن هذا العدد انخفض فيما بعد إلى ستين فقط بعد ثبوت وجود خطأ في ما يتعلق بالباقين الاثنين والعشرين.

غير أن العكيلي أكد أن تخفيض العدد لن يوقف الإجراءات التحقيقية لأنها ستستمر لغرض التأكد من صحة المعلومات.

رئيس الهيئة العامة للنزاهة قال إنه وبعد التأكد من تزوير الوثائق الدراسية يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية تؤدي إلى إلقاء القبض على صاحب الوثيقة ثم إحالته إلى المحكمة وعادة ما يصدر الحكم عن جريمتين الأولى تزوير الشهادة والثانية استخدام الشهادة المزورة هذا إضافة إلى ضمان ملاحقة قانونية لمن شارك في التزوير وكل هذا يتم من خلال التعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

هذه الإجراءات تضمن في الأقل أن جميع أعضاء مجلس النواب المنتخب حديثا من أصحاب الشهادات المدققة والصحيحة.

حملة تقودها نساء لتشجيع الأرامل والعازبات على الزواج

بغداد / وكالات

غالباً ما تكون فكرة تعدّد الزوجات همّاً كبيراً بالنسبة إلى النساء، حتى في أكثر المجتمعات الإسلامية محافظة. إلا أنّ العراق يشهد، منذ فترة، ظاهرة يستغربها كثيرون، وهي حملة نسائيّة للتشجيع على الزواج بأكبر عدد من النساء، وخصوصاً من الأرامل والعازبات «المهدّدات» بتفويت فرصة الزواج.

وتذكر احدى المواقع الالكترونية في صفحاتها قائلة: عندما زاره وفد نسائي أخيراً، أعرب وزير العدل العراقي السابق هاشم الشبلي عن استغرابه لسماع بعض المطالب، وفي مقدمها التساهل في موضوع تعدّد الزوجات. وقال «لم أكن أتوقع أن تطالب المرأة بوجوب أن تكون لها ضرّة».

ويسمح التشريع العراقي بذلك، وفق بعض الشروط التي حُدّدت في قانون الأحوال الشخصية، ومن أبرزها موافقة الزوجة الأولى، التي غالباً ما تكون مرغمة على الموافقة.

لذلك يقدّر الشبلي أن يكون الوفد النسائي الذي زاره «مجبراً، أو مدفوعاً من أحد الأحزاب في مسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية في مجمل القوانين العراقية».

وللوزير السابق رأي في هذا الموضوع، يفيد بأنّ تعدّد الزوجات قد يكون مفيداً عندما يزيد عدد النساء بنسبة كبيرة على عدد الرجال في المجتمع، «شرط توافر الإمكانات المادية والعدل بين الزوجات»، لأنّ «الشريعة الإسلامية اشترطت ذلك».

وحسب احدى المواقع الالكترونية، فإنّ الأرقام المرتفعة التي أعلنتها بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة الأنبار عن أعداد الأرامل والمطلّقات والعوانس، دفعت إلى إطلاق دعوات تشجّع على تعدّد الزوجات، توقّع البعض فشلها، بسبب تكاليف الزواج الباهظة، فيما رفضتها النسوة المتزوجات لأن فيها «خراب بيوت».

غير أنّ الحلول المقترحة تبدو حكراً على الأشخاص الميسورين، فهي تدعو «الرجال إلى المساعدة في التخفيف من حدّة الظاهرة، عن طريق الزواج بأكثر من امرأة، للحفاظ على النسيج الاجتماعي من التفكك».

في المقابل، تعارض عضوة مجلس محافظة الأنبار، المهندسة إيمان موسى حمادي، دعوات «الزوجة الثانية»، لأنها قد تحل مشكلة واحدة، غير أنها ستخلق مشاكل أسرية عدة في المستقبل».

وفي السياق ذاته شددت النائبة الفائزة عن القائمة «العراقية»ميسون الدملوجي، على معارضتها لهذه الفكرة، «لأنها تقدم حلولاً فوقية، فيما تخلق مشاكل أكبر في المستقبل، لأن الرجل يجد حالياً صعوبة في توفير العيش الكريم لعائلة صغيرة، فكيف سيكون الأمر مع تضاعف العدد؟».

من جهتها، تقول الناشطة في مجال حقوق المرأة، الدكتورة ابتسام العاني، إنّ البعض فسّر الدعوة الأخيرة لعدد من الناشطات النسويات إلى تعدّد الزوجات، على أنها «محاولة لجذب الانتباه نحو شريحة واسعة مضطهدة غير مسموعة الصوت في المجتمع،

USB Internet

احصل على موديم USB من آسياسيل واستمتع بإنترنت عالي السرعة أينما كنت
سعر الموديم ٨٥٠٠٠ دينار مع خط آسياسيل خاص بالانترنت يحتوي على ٣٦٠٠ دينار رصيد مجاني، سعر ١ ميكابايت ٢٤٠ دينار فقط
آسياسيل انترنت موديم متوفر الان في جميع محافظات العراق

اسياسيل
تجمعنه سوه

www.asiacell.com مركز خدمة المشتركين على الرقم ١١١

LEYCOCHEM Construction Chemicals
Water proofing, Concrete admixtures,
Repair products, Epoxies, Sealants
Phone 0781-3802151, 0770-8748222
E-mail: sales.leycochem.iraq@leyde.com